أثر خصائص لجان التدقيق على العوائد غير العادية للأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية: دراسة اختباريه

أ.مشارك.د. محمد فوزي ابو الهيجاء

أ. مشارك.د. اسامة عبد المنعم

جامعة جرش

أ.مشارك.د. عمر اقبال توفيق

جامعة ظفار

المستخلص:

هدف البحث إلى بيان أثر خصائص لجان التدقيق على العوائد غير العادية للأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد (التدرج stepwise) لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة (بعدد أعضاء لجنة التدقيق _ استقلالية أعضاء اللجنة _ الخبرة المالية لأعضاء اللجنة_ عدد اجتماعات اللجنة) كمتغيرات مستقلة، وبين العائد غير العادي للأسهم كمتغير تابع، حيث تم إجراء الدراسة على (62) شركة صناعية مساهمة عامة خلال الفترة (2011-2013).

توصل البحث إلى وجود علاقة طردية (موجبة) بين الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق والعوائد غير العادية، ووجود علاقة عكسية (سالبة) بين عدد اجتماعات اللجنة وبين العوائد غير العادية، كما توصلت الدراسة أيضاً إلى عدم وجود أثر لعدد لجنة التدقيق والعوائد غير العادية للأسهم.

Abstract:

The study aimed to clarify the impact of the characteristics of the audit committees on the abnormal returns of shares in the industrial companies listed on the Amman Stock Exchange. To achieve the objectives of the study we use the multiple regression method (stepwise) to examine the relationship between the variables of the study (the number of members of the Audit Committee - the independence of the members of the Committee _ the financial expertise of the members of the Committee - the number of meetings of the Committee), And the abnormal return of shares as a dependent variable. The study was conducted on (62) industrial companies during the period (2011-2013).

The study found that there is a positive relationship between the independence and financial experience of the members of the Audit Committee and the abnormal returns, and a negative relationship between the number of meetings of the Committee and the abnormal .

The study also found no relationship between the number of members of Audit Committee and the abnormal returns .

المقدمة:

من أجل ضبط أداء إدارة الشركات وتحقيق المساواة والعدالة، اهتمت الشركات بالحاكمية المؤسسية بهدف زيادة الثقة بين الإدارة والملاك وحماية مصالحهم، حيث اهتمت التشريعات ذات الصلة بعمل الشركات في معظم دول العالم بضرورة تشكيل لجان التدقيق التي تتصف بخصائص نوعية، حيث تتولى اللجنة مهمة الإشراف والرقابة على أعمال المحاسبة والرقابة والتدقيق في الشركة.

وبناءً على ذلك فإن لجنة التدقيق هي المسؤولة عن مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه للشروط الواردة في التشريعات النافذة، وعدم وجود ما يؤثر على استقلاليته

، حث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات الخارجي بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة ، متابعة مدى تقيد الشركة والتزامها بتطبيق أحكام التشريعات النافذة ومتطلبات الجهات الرقابية ، دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات وغيرها من المهام التي تعزز المحافظة على الموجودات لتسهيل إنجاز العمل الإداري والإسهام في إنجازه بكفاءة عالية، مما يؤدي إلى التأكد من أن الأهداف المحددة قد تم إنجازها وفق السياسات المقررة لغايات المساءلة والمحاسبة ، وصولا إلى تقارير شفافة تساعد المستثمر إلى جانب القيم والمؤشرات المالية المستخرجة من القوائم المالية، إلى تحليل قيم ومؤشرات الأسهم السوقية، ومن أهم القيم والمؤشرات السوقية التي يحتاج أن يتعرف عليها هو معدل العائد على تلك الأسهم، حيث تعد العوائد مقياس على أداء الشركات .

ويأتي هذ البحث لتسليط الضوء على أثر خصائص لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي، حيث تم قياس العائد غير العادي للسهم بالفرق ما بين العائد الفعلي والعائد المتوقع.

1. مشكلة البحث:

تم صياغة مشكلة هذه الدراسة بالسؤال التالي: هل هناك أثر لخصائص لجان التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن؟ وتم مناقشة هذه المشكلة بالأسئلة التالية:

أ. هل يؤثر عدد أعضاء لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة؟

ب. هل تؤثر نسبة استقلالية الأعضاء في لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة؟

ج. هل تؤثر الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة؟

د. هل يؤثر عدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم الشركات الصناعية المساهمة العامة؟

2. أهمية البحث:

تنبع أهمية الدراسة من كونها إمتداداً للدراسات المتعلقة بلجان التدقيق، وذلك من خلال فحص تأثير خصائص لجان التدقيق من حيث تكوين وتركيبة اللجنة مشتملة على عدد الأعضاء واستقلاليتهم وخبرتهم المالية وعدد اجتماعاتهم ، وأثر كل هذه الخصائص على العوائد غير العادية لأسهم الشركة.

3. أهداف البحث:

هدف هذا البحث بشكل أساسي إلى التعرف على خصائص لجان التدقيق وأثرها على العوائد غير العادية لأسهم الشركات المساهمة العامة الصناعية وذلك من خلال ما يلي:

أ. التعرف على أثر عدد أعضاء لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم شركات المساهمة العامة الصناعية؟

ب. التعرف على أثر استقلالية أعضاء اللجنة على العوائد غير العادية لأسهم شركات المساهمة العامة الصناعية؟

ج. التعرف على أثر الخبرة المالية والمحاسبية وعدد الاجتماعات على العوائد غير العادية لأسهم شركات المساهمة العامة الصناعية؟

4. فرضيات البحث:

أ. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد أعضاء لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم شركات المساهمة العامة الصناعية؟

ب. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لاستقلالية أعضاء لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم شركات المساهمة العامة الصناعية؟

ج. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم شركات المساهمة العامة الصناعية؟

د. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لعدد اجتماعات أعضاء لجنة التدقيق على العوائد غير العادية لأسهم شركات المساهمة العامة الصناعية؟

5. الدراسات السابقة:

1- دراسة الحلو (2010) بعنوان: "دور المعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية".

دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور المعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية في سوق فلسطين للأوراق المالية، ولإنجاز ذلك قام الباحث بإجراء دراسة تطبيقية على العوائد غير العادية في سوق فلسطين للأوراق المالية، وذلك من خلال اختبار عدد من النسب المالية لإيجاد نموذج انحراف خطي متعدد يمكن الإعتماد عليه في التنبؤ بتحقيق عوائد غير عادية لسوق فلسطين للأوراق المالية ولكل قطاع من قطاعات السوق، مما يساعد في ترشيد قرارات المستثمرين في السوق وقد أجريت هذه الدراسة على عينة مكونه من (9) شركات من أصل (37) شركة مدرجة بالسوق خلال فترة (2004-2008). حيث تم إستخراج النسب المالية وإحتساب متوسط العائد غير العادي المجمع (الذي يقيس العائد غير العادي

خلال الفترة المحيطة بنشر القوائم المالية) بطرح العائد الأسبوعي المتوقع من العائد الأسبوعي الفعلي للسهم، وتم إيجاد معادلة انحدارية تربط عائد السهم الأسبوعي لكل شركة بمؤشر القدس في سوق فلسطين للأوراق المالية لتوقع عائد السهم.

توصلت نتائج الدراسة بناءً على النماذج التي تم التوصل إليها أن أكثر المتغيرات المؤثرة في العائد غير العادي في سوق فلسطين للأوراق المالية ككل هو نمو الأرباح المحتجزة، كما توصلت الدراسة إلى وجود بعض النسب التي يمكن الإعتماد عليها في سوق فلسطين للأوراق المالية في تحقيق عوائد غير عادية.

2- دراسة Johl, et al (2015) بعنوان:

"Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms".

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة تأثير خصائص مجلس الإدارة على أداء الشركات، وتبين هذه الدراسة على وجه التحديد كلاً من: اجتماعات مجلس الإدارة واستقلالية المجلس وحجم المجلس والخبرة المحاسبية للمجلس على أداء الشركة المحاسبي، حيث تم استخدام البيانات المالية وغير المالية من التقارير السنوية لـ 700 شركة مساهمة عامة مدرجة في بورصة ماليزيا لعام 2009.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن استقلالية المجلس لا تؤثر على أداء الشركات، في حين أن حجم مجلس الإدارة والخبرة المحاسبية للمجلس لها تأثير إيجابي بأداء الشركات، أما اجتماعات مجلس الإدارة فلها تأثير سلبي على أداء الشركات.

3- دراسة Dharmadasa, et al (2014) بعنوان:

"Corporate Governance, Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from SriLanka".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر خصائص مجلس الإدارة في تعزيز أداء الشركات، حيث تناولت هذه الدراسة الجمع بين خصائص مجلس الإدارة وأداء الشركات المدرجة في بورصة كولومبو. تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من التقارير السنوية المدققة من (189) شركة، حيث تم اختبار الدراسة باستخدام الانحدار الهرمي.

توصلت نتائج الدراسة إلى أن مجالس الإدارة الكبيرة لها أثر سلبي على أداء الشركات. وعلاوة على ذلك، تم العثور على علاقة ايجابية بين استقلالية مجلس الإدارة وأداء الشركات، ولم تبين الدراسة أثر كبير لازدواجية الوظيفة التنفيذية، وملكية العائلة على أداء الشركات.

4- دراسة (Lisa et al,2009) بعنوان " الترابط بين خصائص لجنة التدقيق وغش القوائم المالية"

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين وجود لجنة تدقيق محايدة في المنشأة، واحتمالية غش القوائم

المالية، حيث تم اختبار العوامل المؤثرة في احتمالية غش القوائم المالية بخلاف استقلالية لجنة التدقيق، وقد أشارت الدراسة إلى أن احتمالية غش القوائم المالية يرتبط عكسيا باستقلالية لجنة التدقيق وعدد مرات انعقاد لجنة التدقيق، وقد خلصت الدراسة إلى أن وجود لجنة تدقيق مستقلة لا يمنع غش القوائم المالية نهائياً.

5- دراسة (محمد، 2009) بعنوان" دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية" ، هدفت الدراسة إلى تحليل دور لجان التدقيق في زيادة فعالية حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية، حيث تم عرض الأدبيات السابقة في مجال لجان التدقيق وحوكمة الشركات والبواعث الأساسية لحوكمة الشركات، إضافة إلى دور لجان التدقيق في زيادة فعالية حوكمة الشركات، وأثر لجان التدقيق على جودة القوائم المالية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ، ولقد تم التوصل إلى أن لجان التدقيق في بيئة الأعمال المصرية لم تحظ بالاهتمام الكاف ، سواء من حيث جهود المجاميع المهنية وهيئة سوق المال ، أو من حيث المتطلبات التشريعية والتنظيمية.

الإطار النظري

أولا : لجان التدقيق:

تتضمن التقارير المالية معلومات محاسبية يفترض أن تكون مفيدة، وتساعد الأطراف المعنية الذين لهم مصلحة في أمور الشركة في اتخاذ القرارات اللازمة، ولكي تلبي تلك المعلومات الغرض منها، يجب أن تتصف بخصائص نوعية معينة، كخاصية الملاءمة وخاصية الموثوقية.

تعرف الملاءمة بأنها قدرة المعلومات في التأثير على متخذ القرار، ولكي تتصف المعلومات بالملاءمة يجب أن تتضمن القدرة التنبؤية وقيمة التغذية العكسية والتوقيت المناسب. بينما تعرف الموثوقية بأنها تلك الخاصية التي تعطي الثقة بأن المعلومات خالية من التحيز والخطأ إلى حد منطقي ومعقول.

ويبرز في هذا السياق دور التوقيت المناسب كأحد العناصر الأساسية الواجب توافرها في المعلومات المحاسبية لكي تتصف بالملاءمة، فإذا تأخر الإفصاح عن التقرير المالي فان ذلك يقلل من أهمية وفاعلية المعلومات التي يحتويها التقرير ويقلل من ملائمتها لاتخاذ القرار، وتظهر أهمية التوقيت أيضاً، في توفر المعلومة لمتخذ القرار عند الحاجة إليها وقبل أن تفقد أهميتها في التأثير في عملية اتخاذ القرار.

ويرى الباحثون أنه يمكن للجان التدقيق أن تلعب دوراً هاماً وحاسماً في عملية التقرير المالي، وانعكاس ذلك على قرارات المستثمرين في الأسواق المالية ، وما ينشأ عنه من وجود تغييرات على اسعار الاسهم ، وخلق الثقة لدى مستخدمي القوائم المالية حول استقامة التقارير المالية.

ولابراز هذا الدور الذي تلعبه لجان التدقيق، فإننا سنستعرض في هذا الجزء مفهوم لجان التدقيق والقوانين والتعليمات الأردنية التي تتحدث عن لجان التدقيق إضافة إلى عرض الركائز التي تقوم عليها لجان التدقيق.

1- مفهوم لجان التدقيق:

تعتبر لجان التدقيق من المفاهيم الحديثة التي تحظى باهتمام العديد من الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، والمملكة المتحدة، وأستراليا وغيرها من الدول، وقد أوصت العديد من المنظمات المهنية في هذا المجال بضرورة العمل على إنشاء لجان تدقيق في الشركات، لما يمكن أن تؤديه من دور مهم في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح، الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة لوجودها داخل شركات المساهمة العاملة بها.

1- لجان التدقيق في القوانين والتعليمات الأردنية:

أ- خصصت المادة رقم (15) من تعليمات إفصاح الشركات المصدرة والمعايير المحاسبية ومعايير التدقيق لسنة 2004، حيث فصل فيها القول كالتالي (هيئة الأوراق المالية، 2011):

على مجلس إدارة الشركة المصدرة تشكيل لجنة تدقيق من ثلاثة أعضاء من أعضائها الطبيعيين غير التنفيذيين وتسمية أحدهم رئيساً للجنة وإعلام الهيئة بذلك وبأي تغييرات تحصل عليها وأسباب ذلك.

ب- يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية وان يكون لدى أحدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة.

ج- يعد عضو مجلس الإدارة غير تنفيذي إذا لم يكن موظفاً في الشركة أو يتقاضى راتباً منها.

تجتمع لجنة التدقيق بصفة دورية وتقدم تقاريرها إلى مجلس الإدارة على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربع مرات في السنة، وأن تدون محاضر هذه الاجتماعات بشكل أصولي.

تتولى لجنة التدقيق القيام بالمهام التالية:

ج-1 مناقشة الأمور المتعلقة بترشيح مدقق الحسابات الخارجي والتأكد من استيفائه لشروط الهيئة و عدم وجود ما يؤثر على استقلاليته ومدى تأثير أية أعمال أخرى يقوم بها لحساب الشركة على هذه الاستقلالية.

ج-2 بحث كل ما يتعلق بعمل مدقق الحسابات بما في ذلك ملاحظاته ومقترحاته وتحفظاته، ومتابعة مدى استجابة إدارة الشركة لها وتقديم التوصيات بشأنها إلى مجلس الإدارة.

ج-3 مراجعة مراسلات الشركة مع مدقق الحسابات الخارجي وتقييم ما يرد فيها وإبداء الملاحظات والتوصيات بشأنها.

ج-4 متابعة مدى تقيد الشركة بقانون الأوراق المالية والأنظمة والتعليمات والقرارات الصادرة بموجبه.

ج-5 دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها ، مع التركيز على أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة، وأي تغير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات التدقيق أو نتيجة لمقترحات مدقق الحسابات.

ج-6 دراسة خطة عمل مدقق الحسابات والتأكد من أن الشركة توفر للمدقق كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.

ج-7 دراسة وتقييم إجراءات الرقابة الداخلية والاطلاع على تقييم المدقق الخارجي لهذه الإجراءات، والاطلاع على تقارير الرقابة الداخلية ولاسيما تلك المتعلقة بأي مخالفات تظهر نتيجة لعمل المدقق الداخلي.

ج-8 التوصية لمجلس الإدارة فيما يتعلق بالأمور المرتبطة بإجراءات التدقيق الداخلي وعمل المدقق الداخلي.

ج-9 التأكد من عدم وجود أي تضارب في المصالح قد ينجم عن قيام الشركة بعقد الصفقات أو إبرام العقود أو الدخول في المشروعات مع الأطراف ذوي العلاقة

ج-10 أي أمور أخرى يقررها مجلس الإدارة.

كما تناول الفصل الأول من الباب الخامس في دليل قواعد حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في بورصة عمان للحديث عن لجنة التدقيق، حيث أشارت تعليمات هيئة الاوراق المالية إلى الاتي (هيئة الاوراق المالية،2009):

1- يجب أن يتوافر لدى جميع أعضاء اللجنة المعرفة والدراية في الأمور المالية والمحاسبية، وأن يكون لدى احدهم على الأقل خبرة عمل سابقة في مجال المحاسبة أو الأمور المالية، وأن يكون حاملاً لمؤهل علمي أو شهادة مهنية في المحاسبة أو المالية أو المجالات الأخرى ذات العلاقة.

2- يجب أن تجتمع اللجنة دوريا على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات سنوية.

3- يجب أن تضع الشركة جميع الإمكانيات اللازمة تحت تصرف اللجنة بما يمكنها من أداء عملها بما في ذلك الاستعانة بالخبراء .

4-على لجنة التدقيق الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي للشركة دون حضور أي من أشخاص الإدارة التنفيذية او من يمثلها ، مرة واحدة على الأقل في السنة.

أما في البنوك الأردنية فقد تم العمل بقانون البنوك اعتباراً من تاريخ 2000/8/1، حيث نصت المادة (32) على " تولف في كل بنك بقرار من مجلس إدارته لجنة تدقيق تتكون من رئيس وعضوين ينتخبهم مجلس إدارة البنك من بين الأعضاء غير المنوط بهم أعمال تنفيذية داخل البنك ". أما المادة (32) فقد

نصت على " تجتمع لجنة التدقيق بدعوة من رئيسها مرة كل ثلاثة أشهر على الأقل أو كلما دعت الحاجة إلى ذلك أو بناء على قرار من مجلس إدارة البنك أو على طلب من عضويها الآخرين.

ركائز لجان التدقيق:

بالنظر في التعليمات والقوانين الأردنية ذات العلاقة بلجان التدقيق، وإلى الأدبيات السابقة ذات الصلة بالموضوع، يستنتج انه يجب توافر الأساسيات أو الركائز التالية في لجان التدقيق:

1- استقلالية لجنة التدقيق:

تقتضي الاستقلالية أن تضم لجنة التدقيق أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وبذلك يمنع كل من المسؤول التنفيذي والمدير المالي وأي عضو آخر من مجلس الإدارة في الشركة من العمل كعضو في لجنة التدقيق.

وقد أشارت دراسة (Klein, 2002:39) أن استقلالية لجان التدقيق تقلل من احتمالية تلاعب الإدارة بالأرباح. كما بينت الدراسة (Carcello et al , 2000: 457) أن هناك علاقة ايجابية بين لجان التدقيق وأتعاب التدقيق ، مما يدل على أن استقلالية لجنة التدقيق تؤدي إلى نوعية أفضل للتقرير المالي. إضافة إلى ذلك فقد وجدت دراسة (Ali et al , 2009: 627) أن الشركات التي يوجد فيها لجان تدقيق مستقلة ، يكون لديها حاكمية مؤسسية أفضل.

2- اجتماعات لجنة التدقيق:

نصت التشريعات والقوانين على وجود اجتماعات للجنة التدقيق لمناقشة بعض الأمور والقضايا الخاصة بسير العمليات، فيجب أن تجتمع اللجنة دوريا، على أن لا يقل عدد اجتماعاتها عن أربعة اجتماعات سنوياً. يرى (Ismail et al ,2008:187) أن اجتماعات لجنة التدقيق تعتبر أداة مهمة للتحقق من أن أعضاء اللجان ينجزون المهام الموكلة إليهم تجاه الشركة. كما يرى (Bedard et al. 2004:27) أن على لجان التدقيق أن تنفذ مهامها بكفاءة من خلال زيادة تكرار الاجتماعات وذلك من اجل الحفاظ على وظيفة الرقابة.

3- الخبرة المالية للجنة التدقيق:

إن تعقد الأدوات المالية الحالية، وتعقد هياكل رأس مال الشركات، وظهور صناعات جديدة، والتوجه نحو معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالية كلها معاً توضح أهمية وجود أعضاء لجنة التدقيق مؤهلين تأهيلا علميا مناسبا ، ويمتلكون الخبرة العملية الكافية.

يشير في هذا المجال (DeZoort et al ,2003: 180) أن خبرة أعضاء لجان التدقيق مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المدققين الخارجيين، مضيفا أن أعضاء لجان التدقيق وخصوصا الحاصلون على الشهادات المهنية اللازمة كشهادة (CPA) يتفهمون مسؤوليات وواجبات المدقق أكثر من نظرائهم.

ثانيا : العوائد غير العادية للأسهم

تعد الأسهم من أهم أدوات الإستثمار لأنه على أساسها يتخذ المستثمر قراراته الإستثمارية. إن تقييم الأسهم دائماً في تغير مستمر حيت يعتمد أكثر المحللين على إتجاه معين للسوق، بحيث يتوقعون أن يتجه السوق إلى إتجاه سلكه في تاريخ سابق ولكن التوقعات تأتي عكس ذلك، كما أن الأساس في تحرك سعر الأسهم دائماً هو العرض والطلب. (البراجنة، 2009، 34).

ان معدل العائد الفعلي هو المكافأة التي يحصل عليها المستثمر تعويضاً عن فترة الانتظار والمخاطر المحتملة لرأس المال، معبراً عنها بنسبة مئوية من قيمة الاستثمار في بداية الفترة. (الصعيدي، 2011، 24).

إن عائد السهم هو الأرباح التي يمكن للمستثمر أن يحققها نتيجة إقتناء وشراء السهم سواءاً عند الاكتتاب أو في حالة الشراء من السوق. (عرفه، 2009، 18). حيث يوجد عدة طرق لإحتساب العائد الفعلي ومنها العائد غير العادي، العائد الفعلي للسهم مطروحاً منه العائد المتوقع، وقد أشار (strong, 1992) إلى أن نموذج السوق يعد أكثر النماذج إنتشاراً لحساب العوائد غير العادية، وهذا ما تم استخدامه في أغلبية الدراسات السابقة، وقد عمد الباحثون على الإعتماد على نموذج السوق لحساب العوائد غير العادية للأسهم.

منهجية البحث:

تم استخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم التربوية والاجتماعية (SPSS) في معالجة البيانات حيث تم حساب المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري لجميع متغيرات الدارسة خلال فترة الدراسة وفيما يلي الأساليب الإحصائية المستخدمة:

الإحصاءات الوصفية: تتضمن الحد الأدنى والحد الأعلى لكل متغير، إضافة إلى المتوسط الحسابي والإنحراف المعياري، وقد طبق ذلك لكل سنة من سنوات الدراسة، خلال الفترة (2010-2013).

الانحدار المتعدد بإسلوب التدرج (Stepwise) لاختبار العلاقة بين متغيرات الدراسة

اختبار كولمجروف – سميرنوف One-Sample Kolmogorov-Smirnov لاختبار التوزيع الطبيعي للبيانات.

أ- مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحثون في جمع البيانات اللازمة لإجراء هذه الدراسة على التقارير المالية السنوية المدققة للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، وبيانات التداول اليومي والشهري لأسهم الشركات في السوق طول فترة الدراسة.

كما اعتمد الباحثون أيضاً على عدد من المصادر المتمثلة في الكتب ودوريات وأبحاث ورسائل جامعية ودراسات ومقالات سابقة، ومن مواقع الإنترنت أيضاً، إضافة إلى منشورات وتعليمات وقوانين عدد من المنظمات والهيئات المحلية والدولية ذات الاختصاص المتعلقة بموضوع البحث.

مجتمع وعينة البحث:

طبق هذ البحث في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية، والبالغة (62) شركة من الفترة 2011 إلى 2013.

ب–متغيرات البحث:

تتمثل متغيرات البحث في المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، حيث بلغ عدد المتغيرات المستقلة 4 متغيرات والمتمثلة في خصائص لجنة التدقيق ، أما المتغير التابع فهو العوائد غير العادية للأسهم، وفيما يلي توضيح مختصر للمتغيرات وكيفية الحصول عليها.

- المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة التدقيق):

1- عدد أعضاء لجنة التدقيق (حجم اللجنة): وقد قاسه الباحث بعدد الأعضاء التي يتكون منها لجنة التدقيق كل سنة.

2- نسبة استقلالية لجنة : وقد قاسه الباحث بنسبة عدد الأعضاء المستقلين عن الوظائف التنفيذية إلى إجمالي عدد الأعضاء.

3- نسبة الخبرة المالية: وقد تم قياسه بنسبة الخبرة المالية للأعضاء إلى إجمالي عدد الأعضاء.

4- عدد الاجتماعات ، وتم قياسه بعدد الاجتماعات السنوية للجنة.

- المتغير التابع (العوائد غير العادية للأسهم):

يمثل العائد غير العادي العائد الفعلي مطروحاً منه العائد المتوقع، حيث تم الحصول على البيانات اللازمة من موقع بورصة عمان (جدول أهم النسب المالية، دليل الشركات، النشرة الإحصائية اليومية والشهرية).

تم استخدام نموذج السوق لهذه الغاية لأنه يأخذ بالاعتبار العوامل المؤثرة على السوق ككل والمخاطر النظامية لكل سهم وذلك وفق المعادلات التالية: **Ball & etc (1969):**

$$AR_{it} = R_{it} - E(R_{it}) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث أن:

AR_{it}: العائد غير العادي للسهم i (للشركة i) في الفترة t.

R_{it}: العائد الفعلي للسهم i (للشركة i) في الفترة t.

$E(R_{it})$: العائد العادي المتوقع للسهم i (للشركة i) في الفترة t.

2- حساب قيمة العائد الفعلي للسهم، والتي يتم حسابها بالمعادلة التالية:

$$R_{it} = \frac{dv + (P_{it} - P_{it-1})}{P_{it-1}} \quad \text{.....(2)}$$

حيث أن:

R_{it} : العائد الفعلي للسهم$_i$ (للشركة$_i$) في الفترة$_t$.

P_{it} : سعر الإغلاق للسهم$_i$ (للشركة$_i$) في الفترة$_t$.

P_{it-1} : سعر الإغلاق للسهم$_i$ (للشركة$_i$) في الفترة السابقة للفترة$_t$.

dv : توزيعات السهم.

تم استبعاد الأرباح الموزعة على الأسهم بسبب عدم وجود توزيعات أرباح شهرية لشركات عينة الدراسة.

تم اخذ بيانات أسعار الأسهم ومؤشر السوق للفترة اللازمة في سنة 2010 وهي الفترة السابقة للسنة المالية 2011 (البيانات المالية للشهر الأخير من عام 2010).

3- حساب قيمة العائد المتوقع للسهم، والتي يتم حسابها بالمعادلة التالية:

$$E(R_{it}) = \alpha_0 + \alpha_1 Rm_t \quad \text{..... (3)}$$

حيث أن:

$E(R_{it})$: العائد العادي المتوقع للسهم$_i$ (للشركة$_i$) في الفترة$_t$.

Rm_t: عائد السوق في الفترة$_t$.

α_0: الحد الثابت في المعادلة والذي يمثل قيمة العائد المتوقع ولو كان عائد السوق صفراً.

α_1: ميل العائد المتوقع للسهم على عائد السوق، أو معدل تأثير عائد السوق على العائد المتوقع للسهم.

4- حساب معلمات النموذج السابق من البيانات الشهرية لنموذج السوق من خلال المعادلة التالية:

$$R_{it} = \alpha_i + \beta_i R_{mt} \quad \text{..... (4)}$$

R_{it} : العائد على السهم (الشركة$_i$) في الفترة$_t$

α_i : ثابت المعادلة للشركة i وهو الجزء من العائد الذي يتحقق، بغض النظر عن العلاقة بين عائد السوق وعائد السهم للشركة i

β_i : ميل العلاقة بين العائد على السهم R_{it} والعائد السوقي R_{mt}

R_{mt} : عائد السوق في الفترة$_t$.

ت-معادلة نموذج الدراسة:

ما سبق يمكن للباحث تطوير معادلة نموذج الدراسة الذي تمكن الباحث من اختبار الفرضيات من خلال المعادلة التالية:

$$Y= \alpha_0 + \alpha_1X_1 + \alpha_2X_2 + \alpha_3X_3 + \alpha_4X_4 + \alpha_5X_5 + \alpha_6X_6 \ldots\ldots\ldots\ldots (5)$$

α_0: نموذج الدراسة.

X_1: عدد أعضاء لجنة التدقيق

α_1: معدل التغير في العائد غير العادي عند التغير في X_1.

X_2: نسبة (استقلالية لجنة التدقيق).

α_2: معدل التغير في العائد غير العادي عند التغير في X_2.

X_3: نسبة الخبرة المالية لأعضاء اللجنة

α_3: معدل التغير في العائد غير العادي عند التغير في X_3.

X_4: عدد اجتماعات اللجنة.

α_4: معدل التغير في العائد غير العادي عند التغير في X_4.

الدراسة التحليلية:

سيتناول الباحثون في هذا المبحث الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة .

جدول رقم (1) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث لكل مشاهدات العينة

المتغير	الحد الأدنى	الحد الأعلى	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
عدد أعضاء لجنة التدقيق	3	4	3.4	0.85
نسبة استقلالية اللجنة	.15	1.0	.898	.102
الخبرة المالية لأعضاء اللجنة	0.0	3.0	2	.966
عدد الاجتماعات	0	5	3.5	1.155
العائد غير العادي	-.089	.15	.0163	.0459

ولقياس استقلالية المتغيرات المستقلة عن بعضها البعض يبين الجدول رقم (2) علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وبين المتغيرات المستقلة مع بعضها البعض، حيث يتبين منه.

الجدول رقم (2) مصفوفة الارتباط بين متغيرات البحث

المتغيرات	العائد غير العادي	عدد أعضاء لجنة التدقيق	نسبة الاستقلالية	الخبرة المالية	عدد اجتماعات أعضاء المجلس
العائد غير العادي	1.000	−0.09	**−0.54	**0.72	**−0.58
عدد أعضاء لجنة التدقيق		1.00	*0.13	−0.07	***0.15
نسبة الاستقلالية			1.00	**−0.53	**0.43
الخبرة المالية				1.00	**−0.44
عدد اجتماعات أعضاء المجلس					1.00

المصدر: إعداد الباحثون. (**) تشير إلى معنوية الارتباط عند α ≥ 0.01، بينما تشير (*) إلى معنوية الارتباط عند α ≥ 0.05.

إن معامل الارتباط بين المتغير التابع (العائد غير المتوقع) والمتغيرات المستقلة كلها معاملات ارتباط معنوية عند مستوى معنوية (0.01) باستثناء متغير حجم المجلس متثملاً بعدد أعضائه الذي بلغ معامل الارتباط بينهما (0.09−) وهو معامل ارتباط سالب ومنخفض جداً لكنه غير دال إحصائياً؛ أي أنه راجع للصدفة.

بينما يبين الجدول أعلى درجة إرتباط بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض والتي بلغت (0.53−) وهي درجة منخفضة نسبياً والتي تربط بين الاستقلالية والخبرة المالية .

ومنه يتضح عدم وجود معاملات ارتباط بين المتغيرات المستقلة مرتفعة؛ أي تفوق الـ (0.90) مما يدل على عدم انتهاك بيانات الدراسة لمتغير استقلالية المتغيرات المستقلة، وبالتالي لا توجد مشكلة ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة.

2- اختبار صلاحية النموذج:

لكي يتم استخدام الانحدار المتعدد والوصول لنموذج نهائي نقوم بإدخال وإخراج المتغيرات التي تحسن النموذج للوصول إلى أفضل نماذج انحدار طبقاً لنتائج التشغيل كما يوضحه الجدول رقم (3)، حيث يتبين أن:

جدول رقم (3) صلاحية نموذج الدراسة وفق معامل الارتباط ومعامل التفسير

النموذج	معامل الارتباط	معامل التفسير	معامل التفسير المعدل	الخطا المعياري للتقدير
الأول	0.718	.515	.513	.025
الثاني	0.775	.600	.597	.023
الثالث	0.783	.613	.609	.023
الرابع	**0.789**	**.623**	**.617**	**.023**

قيمة معامل الارتباط الكلي للنموذج الرابع مع المتغيرات المستقلة بلغ (0.789) مما جعل معامل التفسير لهذا النموذج أعلى من معامل التفسير للنماذج الثلاثة السابقة له، حيث بلغ (0.623)؛ أي أن المتغيرات المستقلة الواردة في النموذج وحسب المعادلة رقم (5) يمكنها تفسير 62.3% من التغير الذي يحصل في المتغير التابع وهو العائد غير العادي، وباقي التغير يرجع إلى متغيرات أخرى غير مدروسة. وهو يعد معامل تفسير جيد في حقل العلوم الاجتماعية. وهذا يعني صلاحية النموذج لتفسير التغير الذي يحصل في المتغير التابع من خلال التغير في المتغيرات المستقلة. وما يؤكد ويدعم هذه النتيجة جدول صلاحية النموذج وفق اختبار (F) في الجدول رقم (4.6) الذي يختبر العلاقة ($\alpha_i = 0$) فيما لو أن هناك متغيراً مستقلاً واحداً على له معامل يختلف عن الصفر.

جدول رقم (4) صلاحية النموذج وفق اختبار (F) من جدول تحليل التباين

النموذج		مربع الأخطاء	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الأول	الانحدار	.180	1	.180	278.540	0.000
	البواقي	.169	262	.001		
	الإجمالي	.349	263			
الثاني	الانحدار	.210	2	.105	195.912	0.000
	البواقي	.140	261	.001		
	الإجمالي	.349	263			
الثالث	الانحدار	.214	3	.071	137.310	0.000
	البواقي	.135	260	.001		
	الإجمالي	.349	263			
الرابع	الانحدار	.218	4	.054	106.993	0.000
	البواقي	.132	259	.001		
	الإجمالي	.349	263			

المصدر: إعداد الباحثون

إذ يبين الجدول رقم (4.6) أن قيمة F للنموذج الرابع هي الأعلى بين النماذج الأربعة، مما يعني أفضليته عن النماذج الثلاثة السابقة. ونظراً لقيمة (F = 106.993) التي يقابلها مستوى معنوية (0.000) يمكن للباحث رفض فرضية العدم السابقة بأن ($\alpha_i = 0$)، وهذا بدوره يبين أن هناك على الأقل متغير مستقل واحد له معامل تأثير على العائد غير العادي يختلف عن الصفر؛ أي له تأثير على المتغير التابع. ومن أجل معرفة أي من هذه المتغيرات المستقلة له تأثير على المتغير التابع نتبع الخطوة التالية.

3- معاملات تأثير المتغيرات المستقلة:

يبين الجدول رقم (5) أن هناك متغيرين من المتغيرات المستقلة تؤثر على المتغير التابع (العائد غير العادي)، في حين بينت النتائج أن هناك متغيرين لا يؤثران في العائد غير العادي. وبناءً عليه يمكن للباحث تفسير مخرجات الجدول بما يلي:

جدول رقم (5) معاملات تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع ومعنويتها

المتغيرات المؤثرة	قيمة معامل التأثير	قيمة t	مستوى المعنوية
الحد الثابت (α0)	.045	6.351	.000
استقلالية اللجنة (α3)	.027	10.041	.000
الخبرة المالية لأعضاء اللجنة (α6)	0.11	6.156	.000
المتغيرات المستبعدة من النموذج			
عدد أعضاء لجنة التدقيق (α1)	.013	0.323	.747
عدد اجتماعات اللجنة (α5)	.024	0.576	.565

-اختبار الفرضية الأولى المتعلقة بعدد أعضاء لجنة التدقيق:

بينت نتائج اختبار الفرضيات الواردة في الجدول (5) أن قيمة معامل التأثير لحجم مجلس الإدارة متمثلاً بعدد الأعضاء فيه على العائد غير العادي (α1= 0.013)، حيث بلغت قيمة t لهذا المعامل (t= 0.323) ومقابل مستوى معنوية (0.747)، وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي تقبل الفرضية العدمية بأن معامل تأثير حجم مجلس الإدارة ممثلاً بعدد أعضائه لا يختلف عن الصفر (α1 = 0)؛ أي أن عدد أعضاء مجلس الإدارة لا يؤثر في العائد غير العادي.

وبناءً عليه يمكن قبول فرضية الدراسة الأولى بأنه لا توجد علاقة بين كل من عدد أعضاء مجلس الإدارة وتحقيق عائد غير عادي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي.

ويرى الباحثون بأن كبر حجم اللجنة أو صغره لا يؤثر على العوائد غير العادية، وذلك لأن لجنة التدقيق تقوم بالواجبات والمهام نفسها إن كان حجمها صغير أو كبير.

- اختبار الفرضية الثانية المتعلقة باستقلالية لجنة التدقيق.

بينت نتائج اختبار الفرضيات الواردة في الجدول (5) أن قيمة معامل استقلالية لجنة التدقيق قد بلغت (α2 = 0.027) وهي ما تشير لعلاقة بين استقلالية أعضاء لجنة التدقيق والعائد غير العادي، وقد

بلغت قيمة t (t= 10.041) مقابل مستوى معنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي ترفض الفرضية العدمية لهذا المتغير وتقبل الفرضية البديلة التي يعبر عنها بـ ($\alpha 2 \neq 0$).

وبناءً عليه يمكن رفض فرضية الدراسة الثانية التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نسبة استقلالية أعضاء لجنة التدقيق و العوائد غير العادية للأسهم.

- **اختبار الفرضية الثالثة المتعلقة بالخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق:**

بينت نتائج اختبار الفرضيات الواردة في الجدول (5) أن قيمة معامل تأثير متغير الخبرة المالية لأعضاء اللجنة في العائد غير العادي قد بلغ ($\alpha 3 = 0.11$)، حيث بلغت قيمة t (t= 6.156) مقابل مستوى معنوية (0.000)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي ترفض الفرضية العدمية لهذا المتغير وتقبل الفرضية البديلة التي يعبر عنها بـ ($\alpha 3 \neq 0$).

وبناءً عليه يمكن رفض فرضية الدراسة الثالثة التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق و العوائد غير العادية للأسهم، وبالتالي قبول الفرضية البديلة؛ أي أن هناك علاقة طردية بينهما، فكلما زاد نسبة الاستقلالية بدرجة واحدة أدى ذلك لزيادة العائد غير العادي بـ (0.011).

- **اختبار الفرضية الرابعة المتعلقة بعدد اجتماعات لجنة التدقيق:**

بينت نتائج اختبار الفرضيات الواردة في الجدول (5) أن قيمة معامل تأثير عدد الاجتماعات للجنة على العائد غير العادي قد بلغت ($\alpha 4 = 0.024$) وهي ما تشير لعدم وجود لعلاقة بين عدد الاجتماعات والعائد الغير العادي، حيث بلغت قيمة t (t= 0.576) مقابل مستوى معنوية (0.565)، وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) وبالتالي تقبل الفرضية العدمية لهذا المتغير وترفض الفرضية البديلة التي يعبر عنها بـ ($\alpha 4 \neq 0$).

وبناءً عليه يمكن قبول فرضية الدراسة الرابعة التي تنص على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة التدقيق والعوائد غير العادية للأسهم.

النتائج والتوصيات

النتائج:

يخلص الباحثون من خلال عرض للفصول السابقة وبعد إجراء التحليل الإحصائي اللازم إلى النتائج التالية:

1- توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية (موجبة) بين الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق والعائد غير العادي للأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان

المالي. ويرى الباحثون أن هذا الأمر جاء نتيجة إلى أن الاستقلالية والخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق يعزز الحاكمية المؤسسية في الشركات والذي يعد مؤشرا على جودة الأرباح .

2- توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين عدد أعضاء لجنة التدقيق وعدد اجتماعات اللجنة على العائد غير العادي للأسهم في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق عمان المالي. ويعزو الباحثون ذلك إلى أن السوق لا يستجيب بصورة كبيرة إلى عدد الأعضاء أو عدد مرات اجتماعاتهم على خلاف الخبرة المالية والاستقلالية .

3- لا تلتزم جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية التي يوجد بها لجان تدقيق بالإفصاح في تقاريرها المالية السنوية عن المعلومات الضرورية حول لجان التدقيق كعدد الأعضاء وعدد الاجتماعات للجنة والاستقلالية لأعضاء اللجنة والمعرفة العلمية للأعضاء.

4- إن خبرة أعضاء لجان التدقيق مهمة لمساعدتهم في التعامل مع المدققين الخارجيين، وخصوصا الحاصلون على الشهادات المهنية اللازمة كشهادة (CPA) يتفهمون مسؤوليات وواجبات المدقق الخارجي أكثر من نظرائهم .

5- لا تلتزم جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجان التدقيق حسب تعليمات هيئة الأوراق المالية الأردنية وبورصة عمان.

6- ان وجود لجان التدقيق في الشركات يعد عاملا مهما لما يمكن أن تؤديه هذا اللجان من دور في مراقبة عمليات التقرير المالي والإفصاح المحاسبي .

التوصيات:

1- ضرورة تدعيم استقلالية لجنة التدقيق لقيامها بالدور المنوط بها وعلى اكمل وجه وبما يتوافق مع قانون الشركات الأردني .

2- ضرورة قيام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمراعاة وجود الخبرة المحاسبية والمالية عند إختيار أعضاء لجنة التدقيق لما لذلك من أثر ايجابي على العائد الغير عادية.

3- إجراء المزيد من البحوث والدراسات على خصائص الحاكمية المؤسسية والعوائد غير العادية للأسهم و بالتطبيق على قطاعات أخرى غير قطاع الصناعة.

4- تعديل التشريعات بما يلزم الشركات مراعاة اختيار أعضاء لجنة التدقيق على اساس وجود خبرة او معرفة مالية ومحاسبية ، لما لذلك من أثر على اداء اللجنة .

5- ضرورة وجود متطلبات خاصة بالافصاح من قبل الشركات المساهمة العامة الأردنية حول لجان التدقيق لديها من حيث عدد الأعضاء وعدد الاجتماعات للجنة والاستقلالية لأعضاء اللجنة والمعرفة العلمية للأعضاء.

المصادر:

المصادر العربية:

1. عرفه، سيد سالم (2009). **إدارة المخاطر الاستثمارية**، دار الراية للنشر والتوزيع، ط(1): عمان، الأردن.
2. البراجنة، أمجد إبراهيم (2009). "**اختبار العلاقة بين توزيع الأرباح وكل من القيمة السوقية والدفترية للأسهم المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية**"، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
3. الحلو، محمد نعيم (2010). "دور المعلومات المحاسبية في تحقيق عوائد غير عادية". دراسة ميدانية على الشركات المساهمة المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الإسلامية، غزة.
4. **مجدي، محمد، دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46 ، العدد 2 ، ص:** (2009) .
5. هيئة الاوراق المالية الاردنية / دليل قواعد حوكمة الشركات (2006) http://www.jsc.gov.jo تاريخ الزيارة 2015/3/17، 10:22.

المصادر الأجنبية:

1. -Ball, Ray, Fama, Fisher, Jensen and Roll (1969): Retrospective Comments (January 9, 2015). Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2396585 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2396585
2. Dharmadasa, Ganage, Herath, Pradeep , Pemarathne, and Siriyama Kanthi (2014). "Corporate Governance, Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Sri Lanka**", South Asian Journal of Managemen**t, Vol 21, No 1,PP 7-31.
3. Johl, Satirenjit Kaur, Kaur, Shireenjit, and Cooper, Barry J (2015). "Board Characteristics and Firm Performance: Evidence from Malaysian Public Listed Firms", **Journal of Economics, Business and Management**, Vol 3, No 2, PP 239-243.
4. Strong, N, 1992, "Modeling Abnormal Returns: A review Article", **Journal of Business Finance and Accounting,** Vol. 19, No 4, pp 533-553.
5. Ali Shah, S.Z., Ali Butt S. and Hasan, A., **Corporate governance and earnings management an empirical evidence form Pakistani listed**

companies. European Journal of Scientific Research, Vol. 26, No. 4, P: 624-638 , (2009).

7. Bedard, J., Chtourou, S.M. and Courteau, L. **,The effect of audit committee expertise, independence, and activity on aggressive earnings management**. Journal of Auditing,Vol. 23, No.2, P: 23-36.(2004) . [12] Bursa Malysia website, Retrieved 12 July 2010 at http://www.bursamalysia.com.
8. Carcello, J.V. and Neal, T.L. ,**Audit Committee Composition and Auditor Reporting**. The Accounting Review. Vol. 75, No. 4, P:453-467,(2000).

9. DeZoort, F.T., Hermanson, D. R. and Houston, R. W**., Audit committee support for auditors: the effect of materiality justification and accounting precision**. Journal of Accounting and Public Policy. Vol. 22, P:175-199(2003).
10. Ismail, H., Mohd. Iskandar, T., and Mohid Rahmat, M. , **Corporate reporting quality, audit committee and quality of audit**, Malaysian Accounting Review,Vol 7, No 1,P: 21-42 ,(2008).
11. Klein, A. ,**Economic determinants of audit committee independence,. Accounting Review**,Vol. 77, No.2, P: 35-52 ,(2002).
12. Lisa, A. O., R. Diana, and W.S. Sandra. , **The association between audit committee characteristics, the contracting process and fraudulent financial reporting**. American Journal of Business, Spring Vol. 24, No. 1, P: 57,(2009).